نحو ويستفاليا مشرقية

عبد الحسين شعبان
بيروت

I

أنت وحدك تُعلن من أنت دون أن يضعك الآخر في زاوية أو يحشرك في ركن أو ينتقص من اسمك أو لونك أو جنسك أو قوميتك أو دينك أو لغتك أو وضعك الاجتماعي. ولعلّ ذلك يفترض القبول بالتنوّع والإقرار بالتعددية والحق في الاختلاف، ونبذاً لأي عملية صهر أو قهر أو جبر، تارة بزعم " الوحدة الوطنية"وأخرى بحجة "المصلحة العامة"، وثالثة بدعوى "الأغلبية" ورابعة تحت عنوان " التفوق" أو "امتلاك الحقيقة"، تلك التي لا تعني سوى أحادية وتسيّد وهيمنة وعدم اعتراف بتراثات الشعوب ولغاتها وعاداتها وتقاليدها وفنونها وآدابها. إنه باختصار تنكّر لخصوصياتها وهويّاتها المتميّزة على حساب روح التفاهم وثقافة التعاون وواقع المشاركة التي تتحقق بتعظيم الجوامع وتقليص الفوارق كجزء من ثروات الأمم والشعوب وخصائصها التي تختلف بها عن غيرها. فالإنسان هو الهدف الأسمى لكل فكر وفلسفة وسياسة ودين ، ويجب أن تكون حقوقه مصانة ومضمونة دستورياً وقانونياً، في النظرية والتطبيق .

إن الإيمان بالحوار يعني الإيمان بقيم ومبادئ مفتوحة لكل الناس، فالجميع لهم الحق في التعبير عن تطلعاتهم في كيانية إنسانية خاصة ضمن إنسانيات عامة وشاملة تتكوّن من تواصل وتفاعل وتداخل إنساني يتجسد في التلاقي والتفاهم والتعاون.

وبقدر كون الحوار مسؤولية فلا بدّ من تنقية الذاكرة المشتركة مما يشوبها من أحقاد وكراهيات ومرارات تكدست بمرور الأيام بسبب حروب أو نزاعات أو انتهاكات ، والانطلاق إلى مفهوم التقارب والتشارك دون نسيان الماضي، الذي يمكن أن يكون منصّة للمراجعة ونقداً للتجربة، لمنع تكرارها من جهة والاستفادة من دروسها التاريخية من جهة أخرى، وصولاً لتحقيق مفهوم جديد للأمن الخاص بالمجاميع الثقافية، سواء على صعيد كل بلد بتنوّعه الثقافي دينياً وإثنياً وسلالياً ولغوياً، أو على صعيد أمم المنطقة ودولها وشعوبها، بهدف استنهاض الجانب الحضاري من الهويّة الخاصة لكل مجموعة ثقافية أو لكل مجتمع ومن الهويات المشتركة ، لاسيّما للأمم والشعوب بهوياتها العامة.

II

الحوار هو مسار طويل لتحقيق السلم المجتمعي في كل بلد، وعلى مستوى البلدان والشعوب عموماً، وهو الوجه الآخر لمواجهة تحدّيات التعصّب ووليده التطرّف ونتاجهما العنف والإرهاب، لاسيّما حين يكون هذا الحوار معرفياً وثقافياً وجزءًا من إيمان بالانتماء لهويّة جامعة على المستوى الوطني وهويّة مشتركة على مستوى شعوب ودول الإقليم ، والأمر يشمل فكرة حوار عربي- كردي أو حوار إسلامي - مسيحي أو حوار عربي- إيراني أو حوار عربي- تركي أو حوار كردي مع قوميات دول المنطقة من العرب والترك والفرس أو حوار جامع لأعمدة الأمم الأربعة، كما أطلق عليها سمو الأمير الحسن بن طلال. وهدف الحوار هو استشراف آفاق حلول للمشكلات وبحث جاد في أسباب الأزمات وسبل تجاوزها واختيار الوسائل المناسبة لمعالجتها، ولذلك فهو يختلف عن المجاملات الشكلية والمخاطبات الدبلوماسية الناعمة، تلك التي تتجنب بحث الإشكالات والخلافات بواقعية وعدم القفز فوقها لأن ذلك لن يوصل الحوار إلى مبتغاه المطلوب، بل يراكم المشكلات ويزيدها تعقيداً واشتباكاً، وحسب المهاتما غاندي فالوسيلة جزء لا يتجزأ من الغاية، مثل البذرة إلى الشجرة، إذ لا غاية شريفة بدون وسيلة شريفة.

والمطلوب من الحوار بادئ ذي بدء توفير مناخ صحي لإشاعة روح الثقة وبالتالي التدرّج في تشخيص جوانب الأزمة والبحث في المشتركات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمواجهتها ، وهذا يقتضي تحريره من الاسقاطات المسبقة قومياً أو دينياً أو أيديولوجياً، لاسيّما بالعودة إلى علاقات الشعوب والمجاميع الثقافية بعضها مع البعض الآخر، في إطار البلد الواحد أو على صعيد دول الإقليم في مشرقه ومغربه، وذلك بتجاوز الثقافة السياسية السائدة القائمة على التهميش والإلغاء وعدم الاعتراف بالآخر، سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد الإقليمي الخارجي، ويتطلب ذلك النهوض بالرسالة الحضارية لفكرة الحوار من خلال كونه استحقاقاً لا غنى عنه وضرورة ماسة وليس ترفاً فكرياً أو نزوة عابرة، والأمر يبدأ بالمراجعة للمشتركات والمختلفات، وللإيجابيات والسلبيات وتأثير دائرة التلاقي والتفاعل بحيث تكون مساحة الحوار شاسعة ومستمرة ودائمة، ولن يتحقق ذلك إلا بالمصارحة والشفافية والنقد المتبادل.

وكان أول حوار عربي- كردي قد نظّم في لندن العام 1992بحضور 50شخصية عربية وكردية في إطار مبادرة حقوقية شقت طريقها إلى "المنظمة العربية لحقوق الإنسان"، بعد ويلات ومآسي لا حصر لها،خصوصاً بما تعرّض له الكرد من انتهاكات، الأمر الذي كاد البعض أن يكفر بفكرة الحوار الذي تصدّع ركنه وتزعزع مفهومه، وكانت مثل تلك المبادرة بمثابة ردّ اعتبار وسباحة ضد التيار .

كما كان أول حوار بين مثقفي الأمم الأربعة (العرب والترك والفرس والكرد) قد انتظم لأول مرة في تونس 2016حين استجاب "المعهد العربي للديمقراطية" لمبادرة تم الترويج لها لأكثر من عقد من الزمان، كما أشارت إليه الحركة الثقافية في انطلياس (العام 2017) لمناسبة تكريم أعلام الثقافة في العالم العربي ولبنان .

وتبعها قناعة من "منتدى الفكر العربي" الذي تحمّس للمبادرة، وكان ذلك في ندوة اتخذت اسم " أعمدة الأمة الأربعة" في 22تموز (يوليو) 2018والمقصود بذلك العرب والكرد والترك والفرس، وهي مواصلة لندوة حول "الحوار العربي – الكردي" في 1آذار (مارس) 2018 حيث صبّت بذات الاتجاه وجميع تلك المبادرات اتخذت من الحوار وسيلة ضرورية للتفاهم والتواصل.

وقد أضفت ندوّة عمّان بشأن " أعمدة الأمة الأربعة" التي كانت برعاية من سمو الأمير الحسن بن طلال على الفكرة وهجاً جديداً، وبدأت تتّخذ جوانب عملية، خصوصاً حين عمدت إلى مأسسة عملها أولياً باتجاه التحضير للقاء موسع وضمن رؤية برنامجية مستقبلية، ولعل مثل هذه المبادرات ليست الوحيدة، فثمة توجهات تتشارك معها في المنطلق وجدت سبيلها في رحاب الجامعة اللبنانية في بيروت (5تموز/يوليو/2018) وهي دعوة للتكامل الإقليمي، كما انعقد لقاء تكاملياً في برمانا في 10-11/5/2019بذات التوجهات والمعنى.

III

لقد كان حصاد الحروب والنزاعات والصراعات في الإقليم الذي نعيش فيه والذي يضمّ الأتراك والفرس والكرد والعرب، عدّة ملايين من الضحايا وما يزيد عن 12 تريليون دولار في التقديرات غير المبالغة خلال العشرين عاماً الماضية، وذلك ليس سوى الوجه الآخر لتعويم التنمية أو تعطيلها على أقل تقدير وعرقلة خطط الإصلاح التي لا يمكن الحديث عنها إلّا في ظلّ أجواء الاستقرار والسلام، فـ"الحروب تولد في العقول" ولذلك ينبغي "بناء حصون السلام في العقول أيضاً"، حسب دستور اليونسكو، ولأن وظيفة النخب الفكرية والثقافية بشكل عام التوجّه إلى الإنسان ومخاطبة عقله، فلا بدّ لها إذاً أن تتحرّك لتقديم رؤية نقيضة للحرب على الرغم من الخراب والدمار وثقافة العنف،وذلك عبر تغليب العقل ومنطق الحوار والتفاهم والتعاون والمصالح المشتركة.

ومثل هذه النظرة المستقبلية شغلت مثقفين من بلدان عدّة تلمّسوا بتجاربهم وكلٌ من موقعه أهمية الحوار خارج دائرة الاشتباكات الآيديولوجية والنزاعات الدينية والطائفية والاحترابات الإثنية والاستقطابات الأنانية الضيقة، لأنها تقوم باختصار على أن الأمم والشعوب التي تعيش في المنطقة والتي تعاني من توتّرات ونزاعات داخلية وصراعات إقليمية وخارجية، تحتاج إلى إعادة بناء علاقاتها مع بعضها لتنميتها بروح القيم الإنسانية التي تمثّل المشتركات بين البشر، بعيداً عن محاولات فرض الهيمنة والاستتباع والتدخل بالشؤون الداخلية ، تلك التي أضرّت ضرراً بليغاً بجميع شعوب المنطقة.

وإذا توقّفنا عند الحروب والصراعات والنزاعات التي تعيشها دول الإقليم، فسنراها حروباً مركّبة سياسية واقتصادية وآيديولوجية حتى وإنْ حملت في حقيقتها "مصالح" أو "أهداف" قوميّة ودينية وطائفية جيوسياسية ونزعات للتسيّد وفرض الإرادة، سواء حدثت بصورة مباشرة أم بالواسطة وبالتداخل والتناظر مع مصالح دولية أحياناً، وليس بعيداً عنها الدور "الإسرائيلي" العدواني المستمر.

فهل ثمة فرصة لأمم الإقليم لتعزيز الروابط فيما بينها والنهوض بمستلزمات التحدّي الذي يواجهها، خصوصاً وأن هناك استهدافاً شاملاً لها جميعاً دون استثناء ؟ ثم كيف يمكنها استثمار اللحظة التاريخية والتقاط ما هو جوهري ومستقبلي لبناء العلاقات وفقاً لقيم ومبادئ كونية جامعة قوامها: الحرية والسلام والتسامح والمساواة والعدالة والشراكة والمشاركة واحترام الخصوصيات والهويّات الفرعية، وتلك جوامع إنسانية لبني البشر، فما بالك بالنسبة لشعوب المنطقة.

وبقدر ما تكون " القيم الخصوصية" رافداً مضافاً للقيم العالمية لكن التشبث بها لا ينبغي أن يكون مبرّراً للتحلل من "القيم الكونية" لأن ذلك يقود إلى الانغلاق والتقوقع والعزلة، كما أنه ليس مقبولاً باسم "الكونية" فرض الهيمنة والاستتباع وإملاء الإرادة، والتجاوز على الخصوصية. وتبقى العلاقة بين الخصوصية والكونية فضاءً مفتوحاً وحراً للأخذ والعطاء والتواصل والتفاعل ، وهو بحاجة إلى حوار مستمر ليس حول الماضي فحسب، بل فيما يخصّ الحاضر والمستقبل، فالماضي مضى ولا يمكن إعادته بما فيه من إيجابيات وسلبيات.

وإذا كانت أوروبا قد سبقتنا بوضع حدّ لحروبها الطائفية، ولاسيّما بين البروتستانت والكاثوليك، وخصوصاً "حرب الثلاثين عام"، بإبرام معاهدة وستفاليا 1648 فسيكون جديراً بدول الإقليم وأممه وشعوبه إعادة بناء علاقاتها وفقاً لهذه الأسس الجيوسياسية الثقافية وعلى قواعد القانون الدولي المعاصر وميثاق الأمم المتحدة ووفقاً للمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، التي يمكن أن تضع حداً لحروب عبثية باسم السنّة والشيعة وباسم "الإسلام" ضد الأديان الأخرى، وهذا ما كان قد طغى على خطاب داعش بعد هيمنته على ثلث مساحة كل من العراق وسوريا،لاسيّما باستهداف المسيحيين والإيزيديين وأتباع الأديان الأخرى، وجميع المسلمين وفقاً لاجتهاداته الجهنمية بتكفير الجميع.

إن النخب الفكرية والثقافية والحقوقية ومن موقعها التنويري يمكن أن تكون "قوة اقتراح" وخصوصاً، حين تستطيع بناء جسور الثقة مع أصحاب القرار، بحيث تصبح شريكاً فاعلاً ومشاركاً لا غنى عنه في عملية التنمية المنشودة، سواء في صنع القرار أم في تنفيذه، لاسيما بإشاعة ثقافة الحوار والتواصل وصولاً إلى اعتمادها كمنهج رئيس في العلاقات بين الأمم والشعوب.

VI

يمكننا تصوّر كم سيكون وجه الإقليم مختلفاً ومكانته كبيرة لو اعتمد صيغة أقرب إلى ويستفاليا تأخذ شكل "تعاهد" أو "ميثاق" أو " اتفاق" عام للسلام أساسه احترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحق تقرير المصير وإنماء التعاون والشراكة ؟ وكم سيكون انعكاسه فاعلاً على كل بلد وعلى مستوى الإقليم ، بل على المستوى الكوني، بالاستثمار لصالح الإنسان وحقوقه وحرّياته وتعليمه وصحته وبيئته وتنميته؟ وبالطبع ستفضي مثل تلك العلاقات والتعاون ليس لإنهاء التناحر أو وضع حد له فحسب، بل لتعزيز التكامل بين دوله وشعوبه وأممه، كما حصل في أوروبا التي تضم شعوباً وأمماً ولغات مختلفة ، تلك التي توحدت في الاتحاد الأوروبي.

وبتقديري إن أمم الإقليم ودوله ستتمكّن من مواجهة التحدّيات الداخلية والخارجية بصورة أكفأ وأسلوب أجدر فيما لو كانت متعاونة بين بعضها البعض وموحّدة الأهداف مع مراعاة خصوصية كل منها، بما فيها من تنمية بكل جوانبها، سياسياً واقتصاديا واجتماعياً وثقافياً وتربوياً وقانونياً وصحياً وبيئياً ومائياً وخدماتياً وغيرها، وبالطبع فذلك يتطلب أولاً: وقبل كل شيء وقف الحروب فيما بينها سواء إلمباشرة أم بالواسطة، وثانياً: واعتماد الحوار والحلول السلمية وسيلة لوضع حدّ للصراعات القائمة، خصوصاً وأن الحوار أثبت جدارته كوسيلة فعّالة للتفاهم والتعاون بين الأمم والبلدان.

إن نقيض الحوار هو استمرار الحال على ما هو عليه من تنافر وتباعد وانغلاق وتشظّي وتشتّت وتفتت وانقسام، أو تفاقم الأوضاع وازديادها سوءاً وتدهوراً، وستكون انعكاسات ذلك وبالاً على التنمية وحياة الإنسان ورفاهه، فضلاً عن تعقيد أوضاع الإقليم وعلاقاته ككل، وسيعطي للقوى الخارجية مبرّراً لاستثمار الخلافات لإخضاع دول وشعوب المنطقة للهيمنة والاستتباع، فحوار سنة أفضل من قتال ساعة، لما تتركه من آثار معنوية ونفسية ومادية على الفرقاء.

وإذا كان العالم يتجه أمماً وشعوباً نحو التقارب والتعاون والتكامل، فإن شعوب الإقليم وأممه ما زالت تعيش حالة من عدم الثقة والنزاع والاحتراب، في حين يفترض فيها التلاقي والتراضي والتشارك، لما يجمعها من تاريخ مشترك وديانات وقيم مشتركة وعلاقات اجتماعية متداخلة وإمكانية تكامل اقتصادي وغيرها.

ولعلّ هذا الأمر سبب آخر لراهنية الحوار وضرورته لأنه بهذا المعنى يصبح "فرض عين وليس فرض كفاية"، خصوصاً حين تواجه دول الإقليم ظواهر التعصّب والتطرّف والطائفية والعنصرية والإلغاء والتهميش، فضلاً عن العنف والإرهاب، بل وتهديد الدول الوطنية، وأعتقد أن نموذج داعش ينبغي أن يظل ماثلاً نصب العين باستمرار كتهديد حقيقي للسلام والأمن والتنمية على مستوى كل بلد أو على مستوى دول الإقليم .

الإقتصاد العراقي بين فايروس يكتسح ونفط ينتكس

كوفند شيرواني
اربيل

افة البلدان في أرجاء المعمورة عرضة للازمات الاقتصادية التي قد تحل في أي زمان ومكان، فهي كالكوارث الطبيعية لايمكن التنبوء بحدوثها، وهي حتمية لاتستثني بلدًا مهما علا شأنه أو صغر. تتسم الازمات في الاقتصاد العالمي بانها متكررة و دورية، وتحصل لأسباب متباينة، منها ما حصل في السنوات 1987 و1997 2008 وغيرها.

وفي كل مرة تحل فيها الأزمة، سيردد الجميع الاسئلة ذاتها، لماذا تحصل؟ ومتى تحصل؟ ومن المتضرر منها؟

تصيب الازمة الاقتصادية بلدا ما عندما يطرأ تباطؤ مفاجئ في الاقتصاد بسبب انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي، نقص السيولة النقدية، ارتفاع الاسعار وغيرها. وقد يكون من اسبابها الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات والاعاصير وانتشار الحشرات. الامر المثير للأهتمام في الازمة الاقتصادية العالمية الحالية ان أبطالها فايروس كورونا القادم من وراء سور الصين العظيم، وبرميل النفط الذي هبطت اسعاره بشكل جنوني يصعب تبريره.

الازمة الحالية هي ثاني أزمة يلعب فيها النفط دوراً (اضافة الى فايروس كورونا)، والمرة الاولى كانت في سنة 1973حين قررت الدول العربية الاعضاء في الاوبك مقاطعة الولايات المتحدة ودولا أخرى نفطيا لأنها أرسلت السلاح الى اسرائيل ابان حرب تشرين في العام ذاته.

كارثة أم أزمة ؟

الكثيرون لا يفرقون (ولهم العذر) بين المصطلحين (أزمة) و (كارثة) ، والصواب ان الاول، يشير الى الاقتصاد وتباطؤه، والثاني يوظف للأشارة الى الاحداث الطبيعية القاهرة كالزلازل والبراكين وغيرها، وقد تكون المبالغة في تصوير اثار الازمة دافعاً للبعض لتفضيل مفردة الكارثة لوصف أزمة اقتصادية بالغة التأثير ألمت ببلد ما، والعكس غير صحيح، فليس مألوفا أن توصف ظاهرة طبيعية بأنها أزمة عوضا عن كارثة.

الازمة سببها النفط

القصة المتداولة بتكرار في وسائل الاعلام، ان انتشار فايروس كورونا في الصين في بدايات شهر ديسمبر 2019 والانكماش الاقتصادي الناجم عنه والمتمثل باغلاق العديد من المصانع ومرافق الانتاج الصناعي مما ادى الى انحسار الطلب الصيني على النفط بمقدار 3 ملايين برميل من طلب سابق وصل الى 11مليون برميل يومياً. أدى ذلك الى زيادة المعروض من الخام في سوق متخمة أصلاً بمعروض فائض من النفط هبطت بالاسعار بمقدار 9 بالمئة الى بداية شهر آذار الحالي. وفي اجتماع مجموعة الاوبك بلس، الذي عقد في 2020/3/6 لذي عقد لحماية اسعار النفط من المزيد من الهبوط، تقدمت السعودية بمقترح لتخفيض الانتاج بقدر 1.5 مليون برميل ، يضاف الى تخفيض سابق معمول به وقدره 2.1 مليون برميل ، ليصبح اجمالي التخفيض في انتاج الاوبك وعدد من المنتجين المستقلين من خارج الاوبك وفي مقدمتهم روسيا، 3.6 مليون برميل في اليوم الواحد. غير ان روسيا اعترضت على المقترح السعودي بذريعة ان تاثير الكورونا غير مؤكد على أسواق النفط وان التخفيضات السابقة وارتفاع الاسعار لم تكن في مصلحة الاقتصاد الروسي، وان الشركات الامريكية المنتجة للنفط الصخري (تحقق ارباحا مقيدة باسعار مرتفعة للنفط لاتقل عن الـ 50 دولارا للبرميل) تحركت بسرعة واستحوذت على الكميات المخفضة من حصص دول الاوبك و روسيا.

ولهذه المبررات، انسحبت روسيا من الاتفاق السابق برمته. وكان اتفاق مجموعة الاوبك بلس قد ابرم في نهاية 2016 وكان له فضل الابقاء على مستويات تخطت الـ 50 دولار للأعوام 2017-2019، لتصل الى عتبة الـ 60 دولار في أواسط 2019 لينتهي أمد الاتفاق في نهاية آذار . 2020وفي ختام الاجتماع اعلنت منظمة الاوبك اطلاق سقف الانتاج لكافة الاعضاء وايقاف العمل بنظام الحصص الذي يعد أهم انجاز للمنظمة منذ العام 1983 بعدها أعلنت السعودية خطتها لرفع انتاجها الى 12.3مليون برميل لشهر ابريل 2020 بعدما كان 9.7 مليون برميل لشهري يناير و فبراير للعام ذاته. بعدها بايام وفي يوم الاثنين) 3/9 الذي وصف بالاثنين الاسود) هبطت الاسعار الى 33 دولار لخام برينت و 30 دولار لخام تكساس وأستمر التدهور الى 30 دولار يوم 3/16 لتستقر عند 25 دولار يوم 3/19 وهو أدنى معدل منذ العام 1991 ويصبح بذلك اجمالي الهبوط، قرابة 70 بالمئة من الاسعار خلال أقل من ستة أشهر. وربما يستمر النفط في الانحدار بعد وقت كتابة هذه السطور. بذلك تكون دول الاوبك ومعها المنتجين المستقلين قد دخلت أزمة اقتصادية غير مسبوقة لاتعرف تداعياتها في مقبل الايام. الامر الذي عمق هذه الازمة انها حلت متزامنة مع تفشي فايروس كورونا الذي اطلق الازمة منذ بداياتها ليصبح بعد ثلاث أشهر من ظهوره وباءاً عالمياً .

آثار الازمة على دول الاوبك

لاريب ان انهيار اسعار النفط سيؤثر على اقتصاديات دول الاوبك، وان كان بنسب متفاوتة اعتماداً على نسبة ارتباط اقتصادياتها على عائدات النفط وعلى وجود موارد أخرى غير نفطية. بعض الدول سيعاني استمرار العجز المالي الذي أمتد لسنوات في موازناتها. غير أن دولاً كالسعودية والامارات العربية سيكون بمقدورها ان تعوض جزء من خسائر ايراداتها عن طريق زيادة الانتاج، رغم ما يحمله ذلك من مخاطر اغراق السوق بوفرة تقود الى زيادة الهبوط في الاسعار، الا ان احتياطاتها النقدية ستكون ذات فائدة جمة في المطاولة وتخطي الازمة. غير أن دولاً كالعراق وانغولا ونيجيريا التي لا تمتلك احتياطات نقدية كبيرة، ستواجه ضغوطاً مالية حادة تلحقها ضغوطاً اجتماعية.

العراق اكبر المتضررين

يتوافق الكثير من خبراء الاقتصاد والطاقة بأن أزمة النفط الحالية هي أزمة عالمية، ليس لأنها تصيب النفط عصب الصناعة والتجارة وحسب بل وستخلق ركودا في الاقتصاد العالمي و خسائر فادحة تتوالى في البورصات وأزمات مالية تستشري في سائر بلدان العالم المنتجة للنفط والمستوردة له على حد سواء. العراق سيخسر من انهيار أسعار النفط ما يزيد عن 32 مليار دولار من عوائده النفطية (عند اعتبار سعر 30 دولار وهو سعر متفائل لبرميل النفط)، هذا بدون احتساب كلف التصدير واجور شركات النفط الأجنبية. وعند اضافة هذا الرقم الى العجز المحتسب في موازنة العام) 2019 والبالغ 19 مليار دولار) سيصبح العجز المتوقع للعام 2020 لايقل عن 51 مليار دولار، تمثل قرابة 50 بالمئة من الموازنة. ومع عجز بهذا الحجم، سيتعين على الحكومة العراقية الجديدة اعادة صياغة موازنة العام 2020 وفق الاسعار المستجدة للنفط العراقي، والارجح ان تقلص الحكومة أغلب (وربما كل) الموازنة الاستثمارية. أما الجزء التشغيلي للموازنة والذي يضم الرواتب والاجور (تمثل 67 بالمئة من الموازنة حسب تصريح وزير المالية العراقي) ونفقات الخدمات الأساسية وتشغيل المؤسسات والمصالح العامة ستكون هي الاخرى عرضة لبعض الاقتطاعات المحتومة.

وثمة اسباب عدة تجعل العراق الاكثر تضرراً (من بين دول الاوبك) من الازمة الاقتصادية الحالية :

1-العراق هي الدولة الاكثر اعتماداً على النفط مقارنة بدول اخرى منتجة للنفط، حيث تشكل الايرادات النفطية 93-90 بالمئة من الموازنة العامة، في حين تبلغ هذه النسبة في السعودية 65 بالمئة وفي روسيا 37 بالمئة .كما ان سعر التوازن (سعر البرميل التي يوفر توازن النفقات والايرادات) يبلغ 60 دولار للبرميل وهو يزيد عن ضعف السعر الحالي للنفط، وهذا يفسر العجز الهائل المتوقع في موازنة العام الحالي .2020

2-استمرار الازمة السياسية والفراغ الدستوري الناجم عن تأخر تشكيل حكومة جديدة تضطلع بمعالجة الاوضاع المتردية في قطاعات الدولة ونشاطاتها التي تراجعت بشدة مع استمرار التظاهرات (ثورة اكتوبر) لأكثر من ستة اشهر و سببت تعطيل شبه كامل للمؤسسات التعليمية والأقتصادية، والعديد من المصالح العامة والخاصة.

3- التحديات الامنية لاتزال قائمة بوجود خلايا وجيوب ارهابية لتنظيم داعش لاتزال نشطة وتشكل تهديداً في اماكن متعددة في وسط البلاد وشمالها، وكذلك المواجهات العسكرية وتبادل القصف بين فصائل مسلحة (مليشيات) تستهدف معسكرات للجيش العراقي تضم قوات للتحالف الدولي المساند للعراق في مواجهة الارهاب. هذه التحديات الأمنية تجعل من الصعوبة التفكير في تقليص النفقات الدفاعية والتسليحية التي تستنزف جزءاً كبيراً من الموازنة لسنوات طويلة. يضاف الى ذلك النفقات المستجدة للمؤسسات الصحية في الوقاية ومكافحة انتشار فايروس كورونا في العراق.

4- لايمتلك العراق، وبخلاف العديد من الدول المصدرة للنفط، صندوقاً سيادياً ـ يعين الدولة في تمويل مشاريع الاستثمار أو في مواجهة الازمات والطوارئ، وقد أنشأت الصناديق السيادية في العديد من الدول (روسيا، السعودية، الامارات، النرويج، الكويت) وتحت مسميات مختلفة، وكان العراق سباقاً في هذا المجال، فأول صندوق سيادي في المنطقة (وربما في العالم) تأسس في العام 1950بأسم (صندوق مجلس الاعمار) وكان له الفضل في تمويل الكثير من المشاريع العملاقة كالسدود والجسور والمعامل وغيرها، وذلك ابان الحكم الملكي ، وقد اكتمل تنفيذ بعضها بعد قيام الجمهورية عام 1958

معالجات مقترحة

يتعين على الحكومة الجديدة أن تعجل في تشكيل غرفة ادارة الازمة أو (غرفة عمليات) (ان لم تكن قد تشكلت بالفعل) ترتبط برئاسة الوزراء وتتفرغ لمعالجة أزمتين في الوقت ذاته، أزمة تفشي الكورونا والازمة الاقتصادية. الشق الاقتصادي من الازمة يستوجب العمل على اعادة صياغة الموازنة العامة للعام 2020 وقانونها بشكل يعالج النفقات الهائلة لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، مع تفعيل أجهزة الرقابة المالية لضمان حسن ادارة الموارد وتلافي الهدر والتلاعب فيها. قد تفلح القروض الخارجية لسد جزء من العجز الكبير، غير انها ستعمق المديونية العامة والتي تجاوزت 120 مليار دولار. قد ينصح البعض من الأفادة من الأحتياطي النقدي في البنك المركزي العراقي، لكن ذلك سيحرم البنك من الحماية التي يوفرها لسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

وعلى المدى البعيد، ومن المهم بمكان، العمل بجد على اعادة هيكلة (هندسة) الاقتصاد العراقي وفق فلسفة و رؤية جديدة تعمل على تجاوز النمط الريعي المرتكز على النفط بشكل شبه كامل، واعتماد سبل تنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والصناعة والسياحة. هذه الحلول / المقترحات لم تبتدعها هذه المقالة البسيطة، فمضمونها متكرر في دراسات وتقارير عديدة رفعت سالفاً الى الحكومة العراقية و وزاراتها من قبل اكاديميين وخبراء في الاقتصاد والتخطيط، لكنها، وكما يبدو، لم تلق الاهتمام الكافي ولم تفعل في برامج الدولة وخططها.

وفي هذا السياق، يشتكي الكثير من الخبراء والاكاديميين العراقيين من الفجوة الكبيرة القائمة، ومنذ العام 2003 بينهم و بين جهات اصدار القرار في رئاسة الحكومة و وزاراتها، الامر الذي جعل أغلب (ان لم يكن كل) الحكومات السابقة تفشل في معالجة المعضلات السياسية والادارية والاقتصادية في البلاد، معضلات حلولها بديهيات وأبجديات تزخر بها كتب علوم الاقتصاد والمالية وادارة الاعمال. وقد وصف رجل أعمال عربي ذائع الصيت الوضع الراهن للمنطقة بغير المطمأن، وقد يقود العالم الى حرب كونية ثالثة بدأت ملامحها على شكل أزمات اقتصادية ومواجهات عسكرية صغيرة هنا وهناك، وأضاف أن أزمتي فايروس كورونا و حرب أسعار النفط اللتان تهددان حياة الانسان وقوته وأمنه هما قبل كل شيء أزمة انسانية. نتفق مع أقوال هذا الرجل التي تنم عن الحكمة ورجاحة العقل ونعتقد ان الرجوع الى انسانيتنا والى الحوارالمتحضر بيننا كافراد ودول، بعيدا عن أطماع السلطة والمال، كفيل بحلحلة كافة معضلاتنا التي خلقناها بايدينا.

بعض الظن الذي ليس إثماً

فؤاد مطر
بيروت

تبدو "كورونا" وكما لو أنها توأم "داعش" مع إختلاف وسائل الإيذاء وإزهاق الأرواح. ومثلما إستُولِدت "داعش" من جانب مرجعية شريرة وأمعنت إنتشاراً في أكثر من دولة، وحتى إشعار آخر ما زال أمر إنهاء دورها غير محسوم، قد تكون "كورونا" الإستيلاء الثاني. ولنا بالنسبة إلى "داعش" تصريحات كبير خُبراء العالم الرئيس دونالد ترمب الدليل على ذلك حيث هو دائم إستعمال الوجود الداعشي المتنقل كذريعة لأغراض في النفس القلقة إزاء التجديد للولاية الرئاسية.

وإذا كانت "كورونا" توأم "داعش" أو "أختاً" من الوالد الشرير صانع الحالتيْن، ليست هي الرد على ما أصاب "أختها" وكيف إنتهى النسل الداعشي أفواجاً من أطفال جاءوا إلى الحياة في زمن إحراق بعض الآباء لأبرياء وإغتصابات من كل نوع لفتيات وتدمير لتراث تاريخي آثاري، وهي بما لديها من عقول تقنية يروم أصحابها إنتقاماً بالآخرين قادرة على إستيلاد جرثومة يتولى الدواعش المتواجدون في معظم دول العالم إما إبتكارها وإما تسويقها.. إنه إذا كانت ليست هي الفاعلة، فإن صانعيها القابعين في مختبرات متقدمة في دولهم "أنجزوا" في لحظة ضرورة توسيع رقعة الأذى والشر المستطير، ثم أوكلوا إلى هؤلاء الدواعش المستترين أمر السفر إلى عشرات الدول مزودين بالجرثومة لنشرها، ومن دون أن يعني الصنّاع أولئك أمر هل يسلّم ناقل الجرثومة من الإصابة أم يناله ما يحصل للمتساقطين من جرّاء حالات الحمى وتوابعها تستقر في أبدان أناس يتبضعون أو يتنزهون أو يتبارون بكرة القدم في ملاعب أو يعملون في مكاتب أو يتلقون العِلْم في مدارس وجامعات أو ينقلون طعاماً إلى جياع.

صفقة القرن

هنا لا تعود مثل هذه الظنون والإفتراضات إثماً. أي لا يعود الإفتراض بأن العقل الصهيوني يرى أن صفقة القرن لن تتم إلا إذا إنتهى العالم بما هو أخطر من ذلك. كما يتجاوز الأمر بعض الشيء الظن عندما صدرت يوم الأربعاء 18مارس/آذار 2020 عبارة للرئيس الإيراني حسن روحاني تحمل الكثير من تفسير، وفيما ضحايا الجرثومة يتساقطون في ثلاثة أرباع دول العالم برسم العلاج، أو ضحايا بعدما لم ينفع العلاج الذي كشف هشاشة القوى الكبرى المنشغلة بتطوير السلاح وجولات من التلاعب بقضايا الشعوب وأحلام العيش على كوكب غير أرض الخير والعطاء، فيما هي غافلة عن تعزيز الأبحاث العلمية ثم تأتي الجرثومة التي ربما تكون من وطواط حيواني كما ربما هي بفعل وطواط بشري يبغي فتكاً بأهداف لا تقتصر على أفراد وإنما على بشر بعضهم يقضي وفاة وأبعاض كُثر يعيشون كمداً داخل بيوتهم وبذلك تتحول المدن بشوارعها ومحلاتها التجارية ومقاهيها ومطاعمها إلى مجرد هياكل من الحجر يعيش الذين في داخلها حالة من الهلع الجديد على عالم البشر، وهو الشعور بأنه قد يصاب بالجرثومة حتى من أقرب الناس إليه وأن الإصابة قد تتطور وأنه فجأة سيجد نفسه منقولاً إلى مركز للعلاج أو متوفياً جاءت غلبة الجرثومة تتفوق على براعة الطبيب المداوي.

وأما العبارة التي صدرت عن الرئيس روحاني فهي "إن إيران ردّت وسترد على إغتيال الولايات المتحدة للقائد قاسم سليماني". قد تبدو العبارة عادية لولا أن قائلها يعني ما يريد منها، ولولا أنها جاءت بعدما أخذت "كورونا" الحيِّز اللافت من مداها. ثم عندما لا يكتفي بكلمة "ردت" ويضيف إليها كلمة "وسترد" فيما "كورونا" تواصل الإجتياح بلداً تلو آخر، فهل معنى ذلك أن ثمة فرضية بأن للنظام الثوري الإيراني دوراً في المسألة الكورونية خصوصاً أنه ما زال محزوناً على فقدان رمزه الذي يجسد الرعب والإرعاب في أقصى درجاته وعلى نحو ما هو مرفق من عبارات بصورته التي وزعها "حزب الله" في شوارع أحياء كثيرة من بيروت وبعض البلدات ذات الولاء له. ومن هذه العبارات "دام رعبه. دام رعبك يا مالك الأشتر. إشتد رعبك. الرعب الأعظم".

ايذاء كوروني

مرة أُخرى يجوز الظن، أو فلنقل ليس إثماً إن العقل الصهيوني والمشروع الإيراني يتنازعان المصلحة في نشْر الإيذاء الكوروني ومن دون الإعلان عن ذلك. وبالنسبة إلى أصحاب المشروع فإن تركيز الثورة الإيرانية على التصنيع النووي وكل أنواع أسلحة الإرعاب، وإجتلابها لهذا "الطموح غير الإنساني" بغرض تحقيق مشروع ليس محسوماً أمره، مئات الخبراء من الجمهوريات التي كان يتشكل منها الإتحاد السوفياتي قبل إنفراط عقده ومن كوريا الشمالية يجعل الإفتراض وارداً. ثم إن التركيز يترافق مع إصرار أهل الحُكْم على تحقيق المشروع الذي حدد هدفه الإمام الخميني وعطّله لبضع سنوات الرئيس الظالم والمظلوم صدّام حسين. ومن هنا ربما تكون "كورونا" كسلاح جرثومي شأنه شأن النووي لجهة الإيذاء الماحق تمكّن الخبراء المستوردون إلى إيران وبشراكة مع روسيا البوتينية أو من خلال مؤازرتها كخبرة متقدمة في أس